الأمم المتحدة

S/2014/846

مجلس الأمن

Distr.: General
28 November 2014

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف حكومة الجمهورية العربية السورية من التقرير التاسع للأمين العام للأمم المتحدة حول تنفيذ القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) (S/2014/840).

١ - إن لغة الأرقام أشد وقعاً وتأثيراً عند الحديث عن حقيقة واقع العمل الإنساني في سورية وفعاليته. فقد أشار التقرير في الفقرة رقم (٣٦) منه بأن الأمم المتحدة قد تمكنت من إيصال المساعدات الإنسانية إلى ٣,٩ ملايين مستفيد خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقد تم، وفقاً لفقرات التقرير الأخرى، إيصال مساعدات عبر الحدود إلى حوالي ٢٠٨ آلاف فقط، أي ما يشكل أقل من نسبة ٥ في المائة من عدد المستفيدين الكلي، في الوقت الذي تم فيه إيصال المساعدات إلى حوالي ٣,٧ ملايين مستفيد من داخل الأراضي السورية، أي ما يشكل نسبة ٩٥ في المائة من العدد الكلي للمستفيدين. إن نجاح إيصال المساعدات من داخل الأراضي السورية هذا ما كان ليتحقق لولا التعاون التام المقدم من حكومة الجمهورية العربية السورية إلى الأمم المتحدة ووكالاتها في سورية.

٢ - وبناءً عليه، تستهجن الحكومة السورية تعمد معدي التقرير الاستمرار في تضمينه لمعلومات تجافي مبدأ الموضوعية، والتي لا تخدم إلا أجندات سياسية لبعض الدول ومسؤولين محددين في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتأتي في إطار الضغوط التي تمارس على الأمم المتحدة لاستصدار أو تمديد قرارات مسيسة تحت ذرائع إنسانية. لقد أثبتت الوقائع على الأرض، والأرقام الواردة في التقرير، عدم فاعلية وجدوى نظام إدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود في تحقيق الغايات الإنسانية التي ادُّعي بأن القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) أتى لتحقيقها. إن المبررات التي ساقها معدو التقرير لحشد الدعم للعمليات عبر الحدود وفرضه على المجتمع

الرجاء إعادة استعمال الورق

الدولي لا مبرر لها على أرض الواقع. وعليه يتوجب على الأمم المتحدة التركيز على إيصال مختلف المساعدات الإنسانية من داخل الأراضي السورية، وبالتعاون مع حكومة الجمهورية العربية السورية.

٣ - وتستغرب الحكومة السورية عدم تحلي التقرير بالمصداقية عند الحديث عن فعالية آلية مراقبة عملية إدخال المساعدات عبر الحدود، وبأنها تقوم بواجبها على أكمل وجه، حيث أثبتت الوقائع على الأرض عدم امتلاك الأمم المتحدة آلية تحقق فعالة للتحقق من ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها الفعليين في المناطق التي تنتشر فيها الجماعات الإرهابية المسلحة، وذلك نظراً لعدم قدرة الأمم المتحدة على الدخول إلى هذه المناطق، واكتفائها بمراقبة وصول الشحنات إلى النقطة الحدودية من الطرف الآخر، لتسليمها إلى جهات غير معروفة الهوية والارتباطات، الأمر الذي لا يتفق مع أحكام القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، والضمانات التي تم التوصل إليها داخل مجلس الأمن خلال المشاورات التي سبقت اعتماد هذا القرار.

٤ - وتستغرب الحكومة السورية ادعاء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حول التزامها بتقديم لوائح تفصيلية بالمواد والمساعدات المدخلة عبر الحدود إلى مختلف المناطق في سورية، فهي تقدم فعليا إخطارا يتضمن معلومات عامة فقط، وتتعمد إغفال الإشارة إلى الجهات التي تم تسليم هذه المواد إليها لتتولى توزيعها، والمعايير التي تم استناداً إليها تقييم الاحتياجات في المناطق المقترح التوزيع فيها، وعدد المستفيدين أو الآلية التي تم اعتمادها في التوزيع، فقد أشارت تقارير عديدة إلى قيام العناصر المكلفة بإدخال المساعدات عبر الحدود، بإلقائها حيثما كان، وعدم التأكد من استلام المستفيدين لهذه المساعدات، وفي غالب الأحيان، استولت الجماعات الإرهابية المسلحة المدرجة على لوائح مجلس الأمن على هذه المساعدات، ومنعت وصولها إلى مستحقيها، الأمر الذي يشكل مخالفة للقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) نفسه ولقرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب، ولا سيما القرارات ٢١٣٣ (٢٠١٤) و ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، التي منعت تمويل ودعم الجماعات الإرهابية المسلحة كـ ''داعش'' و ''النصرة'' و ''القاعدة''، ومن يدور في فُلكِهم من الجماعات الإرهابية المسلحة.

٥ - كما تُعبِّر الحكومة السورية، مجدداً، عن استغرابها لقيام الجانب الأممي بإيصال المساعدات الإنسانية، خاصة عبر الحدود، إلى مناطق سَبَقَ وأن تم إيصال المساعدات إليها من داخل الأراضي السورية، خلال فتراتٍ زمنيةٍ جدُّ متقاربة. وتؤكد، في هذا الإطار، على ضرورة أن تنسِّق الأمم المتحدة مع الحكومة السورية العمل المتعلق بإيصال المساعدات، بما

فيها تلك التي تتم عبر الحدود بالرغم من محدودية تأثيرها، بهدفِ ضمان عدم الازدواجية في توزيع المساعدات لذات المستحقين، ومنعاً لهدر الوقت والجهد والمال.

٦ - وتود الحكومة السورية أن تعرب عن استغرابها لقيام معدي التقرير بإضفاء الطابع الشرعي على العمل غير القانوني وغير الشرعي للمنظمات غير الحكومية الناشطة في المناطق الحدودية في الشمال والجنوب، دون حصولها على موافقة الحكومة السورية، الأمر الذي يشكل سابقة خطيرة سيكون لها تداعيات سلبية على مصداقية العمل الإنساني في سجل منظمة الأمم المتحدة، كونه يشكل مخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية. لقد أشارت بعض وسائل الإعلام في المملكة المتحدة، مؤخراً إلى فتح قضايا تحقيق حول ٨٦ جمعية خيرية بريطانية، وذلك بسبب وصول الأموال التي تبرع بها البريطانيون إلى إرهابي ''داعش''. لقد حذرنا، مراراً، من مخاطر عمل منظمات غير حكومية بشكل غير شرعي في أية منطقة في سورية، ودون وجود رقابة حقيقية على عملها، تخوفاً من وصول هذه المساعدات إلى الإرهابيين، الأمر الذي يشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن خاصة القرار ١٣٣ (٢٠١٤). وبناء على ذلك، فإننا نعتقد بصرورة إخضاع من يمارس مثل هذه المخالفات غير المقبولة لمبدأ المحاسبة.

٧ - كما ترفض الحكومة السورية تواصل الأمم المتحدة مع جماعات إرهابية، مثل جبهة النصرة، بذريعة إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى المناطق التي تنتشر فيها هذه الجماعات، كونه يشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن حول مكافحة الإرهاب، ونتساءل إلى متى ستستمر هذه الانتهاكات لقرارات مجلس الأمن من قبل بعض موظفي الأمم المتحدة أنفسهم بذريعة العمل الإنساني؟؟، والأهم من ذلك هو استلام المنظمات الإرهابية المسلحة، التي يدعي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تسليم المساعدات لها، وقيام هذه التنظيمات بإشباع حاجات المسلحين منها، وبيع الجزء الآخر للمواطنين الأبرياء وبأسعار خيالية، كما ورد في بعض التقارير الموثوقة.

٨ - لقد حذرت حكومة الجمهورية العربية السورية منذ أشهر عديدة من مخاطر نقص التمويل الحاد لخطة الاستجابة الإنسانية، الذي لم يتجاوز حتى تاريخ ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ نسبة الـ ٣٩ في المائة من التمويل المطلوب، والذي يعتبر المعوق الأساسي بعد الإرهاب في إيصال المساعدات إلى مستحقيها من المدنيين المتضررين في داخل سورية. وفي هذا السياق، تأسف الحكومة السورية لقيام الجانب الأممي بتخفيض مكونات السلة الغذائية بنسبة ٤٠ في المائة حتى وإن حافظت نسبة الإيصال على مستواها. وتطالب سورية الأمم المتحدة بانتهاج الشفافية الكاملة من خلال تسليط الضوء على هذا التحدي، ومسؤولية

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن ذلك، والتوقف عن تسييس الملف الإنساني، والابتعاد عن اللوم غير المُبرْر للحكومة السورية، في الوقت الذي يجب فيه توجيه إصبع اللوم إلى فشل المعنيين في الأمم المتحدة عن القيام بمهامهم.

٩ - تُعرب الحكومة السورية عن قلقها الشديد إزاء قيام بعض الدول المانحة، وتنفيذاً لأجنداتها السياسية، اتباع نهج تمييزي العمل الإنساني ومنح التمويل للمساعدات عبر الحدود لصالح منظمات وجمعيات يشك في ولائها للأمم المتحدة وآلياتها. إنَّ هذا التصرف يعد تصرفاً تمييزياً وغير إنساني ويخالف المواثيق الدولية والمبادئ التوجيهية الناظمة للعمل الإنساني، وقد بدأت تداعياته السلبية تظهر من خلال نقص وتراجع نوعية المساعدات المقدمة للمواطنين المتضررين من الأزمة في سورية.

١٠ - لقد أكدت سورية على ضرورة أن تكون منظمة الهلال الأحمر العربي السوري شريكا أساسياً في توزيع المساعدات الإنسانية، بما فيها الطبية، في جميع أنحاء سورية بما فيها المناطق صعبة الوصول والساخنة، بشكل مباشر لمستحقيها ضماناً لحياة المواطنين السوريين. إن الأمم المتحدة مطالبة بالقيام بذلك حرصاً على سلامة المواطنين السوريين، ومنعاً من تكرار حدوث جريمةٍ إنسانيةٍ على غرار ما حدث في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في ريف محافظةِ إدلب شمال الجمهورية العربية السورية، عندما قتلت ''المساعدات الإنسانية'' المرسلة، من جهات معروفة باستهتارها بحياة السوريين، خمسة عشر طفلاً بلقاحات فاسدة.

١١ - تستهجن حكومة الجمهورية العربية السورية استمرار قيام موظفين كبار في الأمم المتحدة بالإدلاء بتصريحاتٍ وإصدار تقارير تتضمن تقديراتٍ مضللة وعشوائية وأرقاماً غير دقيقة وغير موثقة المصدر حول الاحتياجات الإنسانية في سورية بدوافع مُسيَّسة، مما يؤثر سلباً على مصداقية وصحة ودقة العمل الإنساني، وهو ما نجده في العديد من التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن الأزمة في سورية، ومنها هذا التقرير، الذي اعتمد في مصادره على شهادات وتقارير غير موثوقة صادرة عن جهات معادية لسورية، ولا سيما تقارير ''لجنة التحقيق الدولية الخاصة بسورية''، وغيرها، والتي اتسمت تقاريرها بالتسييس وعدم الموضوعية والعدوانية واعتمادها على معلومات تقدمها تنظيمات إرهابية مسلحة.

١٢ - تستنكر الحكومة السورية تعمد معدي التقرير لأسباب سياسية أصبحت مكشوفة الإصرار على الادعاء بأن الحكومة تحاصر مناطق في أنحاء سورية، وتمنع إيصال المساعدات إليها، الأمر الذي يجافي الحقيقة. فمخيم اليرموك، مثلاً، محاصر من الداخل من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، ومن يمنع وصول الأفرقة الإنسانية إلى مواقع توزيع المساعدات الإنسانية فيه، هو هذه الجماعات الإرهابية التي تطلق النار على المواطنين وعلى الفرق الإغاثية. ونفس

الشيء ينسحب على المعضمية وقرى الغوطة الشرقية، حيث تمنع الجماعات الإرهابية المسلحة المدنيين من الخروج من تلك المناطق بل تتخذهم دروعاً بشرية، وتستولي على المساعدات الإنسانية التي يحصلون عليها. كما أن الحكومة تقف حائلاً في وجه طلبات من الجانب الأممي لإيصال المساعدات إلى مناطق في محافظتي الرقة ودير الزور التي تسيطر ''داعش'' عليها الآن.

١٣ - على الرغم من التسييس للملف الإنساني والاتهامات الموجهة للحكومة السورية بإعاقة إيصال المساعدات، فإن الحكومة السورية مستمرة بتسهيل جهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، للوصول إلى العديد من المناطق المصنفة صعبة الوصول، حيث كان متاحاً، بما فيها المناطق الساخنة في محافظات ريف دمشق وحمص وحلب ودير الزور والرقة، وذلك بالإضافة للمساعدات الإنسانية التي تقوم منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بإيصالها إلى المناطق الساخنة. وخلال الفترة من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ولغاية تاريخه، تم الآتي:

- خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإيصال مساعدات إنسانية لقرابة ١ مليون مستفيد، بمعدل ٥٠٠ ألف مستفيد في الشهر من السلل الغذائية، كما أوصلت مساعدات طبية ومواد تعقيم مياه لمناطق صعبة الوصول في ريف حلب، ومخيم اليرموك في دمشق، ومنطقة الوعر في حمص.
- تمكن برنامج الأغذية العالمي، وفقاً لتقريره الدوري حول نشاطه في الفترة ما بين ١٥-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، من إنجاز إرساليات السلل الغذائية بنسبة ٩٢ في المائة من خطته الشهرية. حيث وزعت سلل غذائية على ٧٨٥ ألف عائلة أي ما يعادل ٣,٩ ملايين مستفيد في ١٢ محافظة سورية (منها حوالي ٢٠٠ ألف مستفيد تم إدخالها عبر الحدود)، أي ما يعادل ٣,٧ مليون مستفيد من داخل الأراضي السورية.
- تغطية برنامج الأغذية العالمي احتياجات ٢٢٥ ألف شخص في محافظة الحسكة من السلل الغذائية خلال الفترة من منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر ولغاية منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
- تمكنت منظمة الصحة العالمية من إيصال مساعدات طبية إلى ٢,٩ مليون، وتقديم المعالجة الطبية إلى ١٧١ ٤٧٤ في مناطق مصنفة بأنها صعبة الوصول في محافظات حلب والحسكة والرقة ودير الزور.

- تم بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إرسال مساعدات إلى منطقة عفرين، مقدمة من اليونيسيف، تضمنت مواد غير غذائية لحوالي ٩٦٩ عائلة، ومواد غذائية خاصة بالأطفال لـ ٠٠٠ ٣ طفل.

- تم بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إرسال مساعدات إنسانية إلى ريف محافظة حمص: تير معلة وأكراد الداسنية، تضمنت ٠٠٠ ٢ سلة غذائية وأغذية للأطفال.

- تم بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إرسال مساعدات غير غذائية إلى مناطق الريف الشمالي والغربي من مدينة حلب: عفرين – أروم الكبرى – كفر حمرا – نبل – عمدان – معارة الأرتيق، مقدمة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، لتغطية احتياجات آلف المستفيدين.

- بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية، بالتعاون مع الحكومة السورية، ومنطقة الهلال الأحمر العربي السوري، بإيصال مساعدات إنسانية، من داخل الأراضي السورية، تضمنت ٥٠٠ ٢٢ حصة غذائية لتغطية احتياجات ٩٥ ألف مستفيد من مناطق ساخنة في ريف حلب الشرقي.

- بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ قامت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بإرسال ٠٠٠ ٥ سلة غذائية و ٦٠٠ ١ سلة صحية، مقدمة من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، إلى الرقة.

- تم بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إرسال مساعدات غذائية وغير غذائية وطبية لتوزيعها في مناطق الريف الشمالي والغربي من مدينة حلب: عفرين – أورم الكبرى – نبل والزهراء، مقدمة من الأمم المتحدة، تضمنت ٥٠٠ ٩ سلة غذائية.

- على مدى عدة أيام في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر تم إيصال مساعدات إنسانية غذائية مقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى منطقة القدم.

- بتاريخ ١١ و ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ تم إدخال مساعدات إنسانية إلى منطقة الوعر في مدينة حمص، تضمّن ١٢ ألف سلة غذائية، وأغذية للأطفال ومواد غير غذائية، مقدمة من برنامج الأغذية العالمي ومفوضية اللاجئين واليونيسيف.

- كما تم توزيع مواد إغاثية عن طريق الهلال الأحمر العربي السوري لأهالي منطقتي الكباس والدخانية في ريف دمشق، تضمنت سلل غذائية وصحية ٣٦٠ عائلة، مقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

- لغاية تاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ استمرت عملية إدخال المساعدات إلى مخيم اليرموك المحاصر من الداخل من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، وذلك على الرغم من استمرار استهدافها. فقد تم إيصال ٢٠٠ ٢ سلة غذائية و ٢٠٠ ٢ سلة صحية. وقد بلغ مجموع ما تم إيصاله منذ بداية عام ٢٠١٤ وحتى تاريخه ٥٧٤ ٥٤ سلة غذائية و ٤٨٤ ١٠ سلة صحية، وأخرجت ١٣ حالة مرضية إلى مشافي دمشق ليصبح مجموعها ٥١٠ ٤ حالات مرضية أخرجت منذ بداية العام. كما استمرت النقطة الطبية بتلقيح الأطفال بالإضافة لمعالجة المرضى في موقع التوزيع، وتقديم العلاج والدواء لسكان المخيم.

- بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ تم عقد اجتماع للجنة المشتركة الوطنية الأممية لبحث حيثيات طلبات الجانب الأممي إيصال مساعدات إنسانية، بما فيها مساعدات طبية، إلى مناطق ساخنة، وقد أعلم الجانب السوري الجانب الأممي الموافقة، خلال الاجتماع، على طلب إيصال مساعدات إلى كل من حرستا ودوما ومضايا والزيداني.

- نعيد التأكيد على أن تجربة نقل الأمم المتحدة لمساعدات إنسانية إلى مدينة المعضمية ومشاهداتها داخل المدينة تؤكد عدم وجود أي حصار للمدينة، ونزوح المدنيين المتبقين في منطقة داريا إلى المعضمية، وقد بلغ عددهم ٠٠٠ ٤ مواطن، وذلك خلافاً لما تصر تقارير الأمانة العامة على ادعائه حول المعضمية وداريا بما فيها التقرير قيد المناقشة، الأمر الذي من شأنه التشكيك في مصداقية هذا التقرير.

- جددت الحكومة السورية موافقتها لبرنامج الغذاء العالمي لإدخال مساعدات إنسانية عبر معبر نصيبين على الحدود السورية التركية لإدخال ٠٠٠ ٤٦ حصة غذائية لمحافظة الحسكة، خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، كما وافقت على استخدام معبر نصيبين لإدخال ١٠٥ أطنان مترية من البسكويت المدعم لتوزيعه على طلاب المدارس في المحافظة.

١٤ - تكرر الحكومة السورية في معرض تعليقها على موضوع السمات الإشارة إلى أنها منحت خلال الفترة المشمولة بالتقرير كل السمات المطلوبة حتى تاريخه دون أية إعاقات

أو تأخير لدخول الموظفين الدوليين، وتأمل الحكومة السورية من الجهات المعنية في الأمانة العامة تقديم معلومات ذات مصداقية وموثقة في هذا المجال.

١٥ - وتكرر الحكومة السورية الإشارة إلى أنها كانت قد أبلغت الجانب الأممي بمصير عدد من الموظفين المحليين ممن تم توقيفهم لارتكابهم أعمالا إرهابية أو لاشتراكهم في تسهيل ارتكابها، وتمت إحالتهم للقضاء المختص، وبناء عليه، فإنها تستغرب قيام الجانب الأممي بالإشارة إليهم على أنهم أشخاص معتقلون، إلا إذا أراد الجانب الأممي اعتبار الإرهابيين موظفين دوليين يجب التعامل معهم بكل احترام.

١٦ - تستهجن الحكومة السورية استمرار التقرير في إغفال الإشارة إلى الأثر السلبي للإجراءات القسرية أحادية الجانب على حياة الشعب السوري. إن معالجة الأزمة الإنسانية في سورية تتطلب مكافحة الإرهاب والرفع الفوري لهذه الإجراءات، الاقتصادية منها أو المالية، والتي أثرت على حياة المواطن السوري. وتذكر الحكومة السورية بمضمون تقرير إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA) الأخير، والذي أشار إلى أن الإجراءات القسرية أحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون قد أضرت بالأوضاع المعيشية للمواطنين السوريين، وبسبل تلبية احتياجاتهم الأساسية.

١٧ - وفي الوقت الذي ترحب فيه سورية في تضمين التقرير في هامش الصفحة الأولى الإشارة إلى قيام مجلس الأمن بإدراج ''داعش وجبهة النصرة'' ككيانات إرهابية على قوائم لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين رقم ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، فإنها كانت تتوقع من الأمانة العامة عدم الاستمرار في توصيف العديد من الجماعات الإرهابية المسلحة بأنها ''جماعات معارضة مسلحة'' أو ''جماعات مناهضة للحكومة''، أو الاستمرار في إصرارها على إنكار قدرة الأمانة العامة على إجراء تقييم لوجود ''مقاتلين أجانب'' في سورية، الأمر الذي يتعارض مع تقارير مجلس الأمن وقراراته ذات الصلة، وخاصة القرار رقم ٢١٧٠ (٢٠١٤).

١٨ - ونود أن نشير إلى أن التقرير التحليلي السادس عشر لفريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات المنشأ بموجب القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) والمقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن القاعدة، والذي تم إرساله إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قد قدم تقييماً للكيفية التي تطور بها الإرهاب، ومعلومات هامة حول الإرهاب الذي يضرب سورية. فقد ركز التقرير، من بين جملة أمور، على مسألة ''المقاتلين الإرهابيين الأجانب''، حيث أقر في فقرته رقم (١٠)، بأن: ''تنظيم داعش يشكل جزءاً من القاعدة''، كما اعترف في الفقرة رقم (٨) منه بوجود

١٥ ألف إرهابي من أكثر من ٨٠ بلداً يقومون بأعمال إرهابية في سورية. كما أقر، أيضاً، في الفقرة (٧١) منه ''بوجود معسكرات للتدريب في ليبيا، تستعمل على الأخص كمواقع وسيطة قبل التوجه إلى سورية''، وأن الفريق ''استطاع أن يتأكد من خلال دول أعضاء من وجود معسكرات تدريبية متنقلة سرية أصغر حجماً في بلدان مجاورة''. إن استمرار تجاهل الأمانة العامة للأمم المتحدة المتعمد للإرهاب ومحاباة تركيا والسعودية وقطر، من بين دول وجمعيات وهيئات أخرى، لا يساعد على مكافحة الإرهاب وتهديده للسلم والأمن الدوليين. كما أن ذلك، يعيق بشكل مباشر أو غير مباشر الدور الهام الذي يتوجب على الأمم المتحدة القيام به في مكافحة وقمع الإرهاب ومحاسبةِ داعميه وممولِيه، ومن يقوم بتسليحه، بحياديةٍ تامة، بعيداً عن التسييس، بغية معالجة الأزمة الإنسانية في سورية، والقيام بمعالجة حقيقية للأزمة الإنسانية التي تعاني منها سورية.

١٩ - وترى الحكومة السورية بأن سياسات الأمم المتحدة ينبغي أن تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية وأحكام العمل الإنساني وقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ ومع قراري مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) اللذين أقرا بأولوية مكافحة الإرهاب وتنظيماته مثل داعش وجبهة النصرة والتنظيمات المرتبطة بهما. وتود الحكومة السورية أن تشير إلى أن جدية بعض الدول في مكافحة الإرهاب تقتضي التوقف عن دعم وتمويل وتسليح وتدريب التنظيمات الإرهابية، وتهريبها إلى داخل أراضي الجمهورية العربية السورية، والعمل تحت منظومة الأمم المتحدة ودون استثناء أحد، وليس من خلال بعض الدول التي مولت وسلَّحت وهرَّبت الإرهابيين إلى سورية بمن فيهم إرهابيو ''داعش'' و ''جبهة النصرة'' وغيرهما، من جنسيات متعددة، بما فيها بريطانية وتركية وأمريكية وفرنسية وسعودية وقطرية وغيرها.

٢٠ - وتشدد الحكومة السورية على ضرورة ألا يقتصر التقرير على سرد الأعمال الإرهابية لداعش، بل من الأهمية أن يتطرق التقرير أيضاً، إلى الأعمال الإرهابية التي ترتكبها ''جبهة النصرة'' وغيرها من الجماعات الإرهابية المسلحة، المدرجة على سجلات مجلس الأمن كتنظيمات إرهابية، بحق المواطنين السوريين في سورية، إلا إذا كان الحديث الذي يدور في بعض الأوساط عن عمل بعض الدول الإقليمية والغربية على إعادة تأهيل ''جبهة النصرة'' الإرهابية وحذفها من قائمة المنظمات الإرهابية صحيحاً. وتشير الحكومة السورية هنا على سبيل المثال إلى أن عدد الضحايا المدنيين جراء الاعتداءات الإرهابية بقذائف الهاون، في غالبية المحافظات السورية، قد بلغ خلال الفترة الممتدة من بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر ولغاية تاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ٣٦١ شهيداً و ٧٦٣ مصاباً، بينهم أطفال

ونساء وشيوخ، والمسؤول عن هذا القتل، في كثير من الأحيان، هي تلك التنظيمات التي تطلق عليها بعض الدول ''المعارضة المسلحة المعتدلة''.

٢١ - في الوقت الذي ترفض الحكومة السورية الادعاءات الواردة في تقرير الأمين العام حول استهداف القوات المسلحة السورية للمدنيين بشكل عشوائي، فإنها تؤكد على أن الجيش العربي السوري يقوم بواجبه الدستوري والأخلاقي في حماية المواطنين السوريين من الجماعات الإرهابية المسلحة، ومنعهم من ارتكاب جرائمهم ضد السوريين في منازلهم ومدارسهم وجامعاتهم ومشافيهم ومساجدهم وكنائسهم وأماكن عملهم، والتي طالت، أيضاً، قوافل المساعدات الإنسانية وأوثق دليل على ذلك أن المهجرين قسراً من بيوتهم يلجؤون إلى المناطق التي تتمتع بحماية الجيش العربي السوري. وتسعى الحكومة السورية، في نفس الوقت، بشكل جاد لتحقيق الحل السياسي وإجراء المصالحة الوطنية، التي تمثل استراتيجية وطنية لسورية. لقد أكدت سورية في مؤتمر جنيف على ضرورة إعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب وإنجاز المصالحة الوطنية لتحقيق الحل السياسي بين السوريين وبقيادة سورية. كما أن التعاون الذي أبدته سورية مع أفكار المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستيفان دي مستورا، أثناء زيارته الأخيرة، هو أكبر دليل على رغبتها في التعاون مع الجهد الدولي لحل المشكلة السورية.

٢٢ - لقد أعلنت سورية عن استعدادها وجاهزيتها للتعاون الإقليمي والدولي، من خلال إنشاء تحالف دولي أو إقليمي يحظى بدعم الشرعية الدولية، أو عبر التعاون الثنائي، لمكافحة الإرهاب، وأنها تدعم أي جهد دولي يصب في مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله ومسمياته على أن يتم هذا الجهد في إطار الحفاظ الكامل على حياة المدنيين واحترام السيادة الوطنية ووفقاً للمواثيق الدولية. إن مجلس الأمن مطالب اليوم بالتعاون والتنسيق مع حكومة الجمهورية العربية السورية في مكافحة الإرهاب لمعالجة الأزمة الإنسانية في سورية من خلال الطلب من المجتمع الدولي وقف التدخل في الشأن السوري الداخلي ووقف دعم وتمويل الإرهاب والتحريض عليه وتجفيف منابع تمويله.

٢٣ - وختاماً، نود أن نشير إلى أنه وانطلاقاً من الموقف الثابت للحكومة السورية المتمثل في أن الملف الإنساني وتداعياته يُشكلان أولوية للحكومة السورية، وانطلاقاً من المسؤوليات الدستورية للحكومة تجاه مواطنيها فقد سخرت جميع الإمكانيات الوطنية بدءاً من العام ٢٠١١ لتوفير الاحتياجات اللازمة من مأوى وغذاء ودواء لكافة المواطنين المتضررين جرَّاء الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المسلحة، كما وتعاونت الحكومة مع الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة من أجل توفير وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من

الأزمة. وفي هذا السياق تؤكد سورية مجدداً استعدادها للاستمرار بالتعاون مع الأمم المتحدة لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية إلى كافة المواطنين السوريين المتضررين دونما تمييز، مع الأخذ بالاعتبار قراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) نصاً وروحاً، ووفق التسلسل الزمني الذي حدده القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) والتفاهم الذي تم في مجلس الأمن بهذا الخصوص، وعلى أساس احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، التي أرساها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٢/٤٦، وفي مقدمها احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، وهو الأمر الذي أكد عليه مجلس الأمن في قراريه ٢١٣٩ (٢٠١٤) ورقم ٢١٦٥ (٢٠١٤). وتعيد سورية التأكيد على أن معالجة الأزمة الإنسانية الناشئة في عددٍ من المناطق السورية، تتطلب التصدي لأسبابها والعوامل التي أدَّت إلى تفاقمها، والمتمثلة بالإرهاب، المدعوم دولياً وإقليمياً وعربياً، والقضاء عليه، خاصة وأن قراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) قد أقرا بهذا الترابط وأكدا على أهمية مكافحة الإرهاب والقضاء عليه، مما استدعى صدور القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). والسؤال المطروح في نهاية ردنا على هذا التقرير التاسع هو: هل سيستمر بعض أعضاء مجلس الأمن في الاعتماد على مثل هذه التقارير التي لا صدقية لها في تقييمهم لما يجري في سورية؟

آمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري
السفير
الممثل الدائم